

تحرك عاجل

توجيه تهمة جديدة إلى محامية مسجونة ظلماً

كان من المقرر الإفراج عن المحامية الحقوقية، هدى عبد المنعم، في 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، بعدما أمضت خمسة أعوام داخل السجن بموجب حكم صدر ظلماً بحقها لمجرد ممارسة حقوقها الإنسانية. وبدلاً من ذلك، أمرت نيابة أمن الدولة العليا بحبسها الاحتياطي على ذمة التحقيقات في تهمة زائفة مماثلة تتعلق بالإرهاب، في إطار قضية منفصلة برقم 730 لسنة 2020. وخلال زيارة نادرة لهدى عبد المنعم في سجن العاشر من رمضان في 4 يناير/كانون الثاني، علمت أسرته أن حالتها الصحية في تدهور مستمر وأنها أصيبت بالتهاب في أذنها، ما يؤثر على توازنها وبصرها. ويجب الإفراج عنها فوراً بدون أي شرط أو قيد.

بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية عبد الفتاح السيسي

ديوان رئيس الجمهورية، قصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية؛ فاكس: +202 2391 1441

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg؛ تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس،

تحية طيبة وبعد،

لا تزال المحامية الحقوقية هدى عبد المنعم، 64 عامًا، محتجزة تعسفاً لما يزيد عن خمسة أعوام، على خلفية عملها في مجال حقوق الإنسان فقط. وفي 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، كان من المقرر الإفراج عن هدى عبد المنعم، التي أعتقلت في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بعدما قضت حكماً بالسجن لمدة خمسة أعوام أصدرته إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ ظلماً بحقها، بعد أن أدانتها بتهمة إرهاب وأخرى زائفة في إطار محاكمة فادحة الجور في مارس/آذار 2023. وبدلاً من ذلك، أقيمت هدى لعرضها على نيابة أمن الدولة العليا في نفس اليوم الموافق 31 أكتوبر/تشرين الأول 2023، حيث استجوبها وكيل النيابة فيما يتعلق بقضية منفصلة برقم 730 لسنة 2020 وأمر بحبسها الاحتياطي لمدة 15 يوماً على ذمة التحقيقات في تهمة زائفة مماثلة تتعلق بالإرهاب. وعادةً ما يُشار إلى هذه الممارسة التعسفية بالـ"تدوير"، حيث تُوجه إلى المُحتجزين لدواعٍ سياسية تهمة مماثلة في قضايا جديدة لإبقائهم رهن الاحتجاز إلى أجل غير مسمى، حتى حينما يأمر وكلاء النيابة أو القضاة بالإفراج عنهم، أو بعد أن يقضوا مدد عقوبة السجن المحكوم بها عليهم. وفي 9 يناير/كانون الثاني 2024، جُدد حبسها الاحتياطي لمدة 15 يوماً آخرين.

وفي 4 يناير/كانون الثاني 2024، زارتها أسرته في سجن العاشر من رمضان، وعلمت بتشخيص إصابتها بالتهاب في الأذن، ما يتسبب في ضعف توازنها وبصرها. وكانت هذه المرة الأولى التي تسمح فيها السلطات بزيارة أسرته منذ 8 يونيو/حزيران 2023. وتشهد حالة هدى عبد المنعم الصحية تدهوراً مستمراً منذ احتجازها؛ إذ أصيبت بالتهاب في الأعصاب (اعتلال الأعصاب المحيطية) ما يسبب لها آلاماً حادة وخذلاً وشعوراً بتيارات كهربائية في أنحاء مختلفة من جسمها. وهي تعاني من أمراض عديدة بما في ذلك مرض في القلب ومرض كلوي وتجلط شرياني وارتفاع ضغط الدم. وعلى الرغم من أنها أخبرت أسرته بأن وضعها قد تحسن من حيث إمكانية الحصول على الرعاية الصحية داخل السجن منذ نقلها من سجن القناطر إلى سجن العاشر من رمضان في يونيو/حزيران 2023، لا تزال سلطات السجن تمنع أقرباءها من الاطلاع على سجلاتها الطبية، ولو تيسر لهم ذلك لكانوا تمكنوا من استشارة أطباء مستقلين عن حالتها. وتواصل أيضاً السلطات رفض نقلها إلى مستشفى خارجي لتلقي الرعاية الصحية المتخصصة.

نحثكم على أن تضمنوا الإفراج عن هدى عبد المنعم فورًا وبدون أي شرط أو قيد، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليها؛ إذ أنها لم تُوجَّه إليها إلا لمجرد ممارسة حقوقها الإنسانية. وريثما يُفْرَج عنها، ندعوكم إلى أن تضمنوا تلقيها الرعاية الصحية التي تتطلبها حالتها، بما في ذلك حصولها على الرعاية خارج السجن إذا اقتضت الضرورة؛ وأن تضمنوا لها إتاحة سبل الاتصال بأسرتها ومحاميها بانتظام.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

اقتحمت قوات قطاع الأمن الوطني منزل هدى عبد المنعم بالقاهرة في الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليل 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، وخرَّبوه واقتادوها خارج المنزل معصوبة العينين. وتعرَّضت هدى للاختفاء القسري لمدة ثلاثة أسابيع بعد اعتقالها، إلى أن مثلت أمام نيابة أمن الدولة العليا للتحقيق معها؛ ثم أُعيِّنت إلى مكان احتجاز مجهول. وتمكنت أسرتها من رؤيتها مجددًا في 24 و28 نوفمبر/تشرين الثاني 2018 لمدة وجيزة بمقر نيابة أمن الدولة العليا. وتعرَّضت للاختفاء القسري مرة أخرى بين 2 ديسمبر/كانون الأول 2018 و14 يناير/كانون الثاني 2019؛ إذ رفضت السلطات إخبار ذويها ومحاميها بمكان وجودها. وشنت السلطات المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، يوم اعتقال هدى عبد المنعم، سلسلة من المدهامات، مُعتقلَةً ما لا يقل عن 31 من مدافعي حقوق الإنسان والمحامين، من بينهم 10 نساء و21 رجلًا. واستهدفت حملة القمع على وجه الخصوص التنسيقية المصرية للحقوق والحريات التي تُوثِّق حالات الاختفاء القسري واستخدام عقوبة الإعدام، وتُقدم المساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بيان نشرته التنسيقية المصرية في 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، تُعلن فيه تعليق عملها في مجال حقوق الإنسان، أوضحت أن الوضع في مصر يتعارض مع العمل الحقوقي، وطالبت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بالتدخل.

وفي 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، علمت أسرة هدى عبد المنعم من أقرباء سجينات أخريات بإدخالها إلى مستشفى السجن قبل نقلها إلى مستشفى خارجي، وذلك بعد معاناتها من ألم شديد. وعلى الرغم من منع سلطات السجن لأسرتها من الحصول على سجلاتها الطبية، وعدم تمكنهم بالتالي من الحصول على أي تفاصيل عن حالتها الطبية على نحو دقيق، أُبلغتها أسر السجينات الأخريات بفشل إحدى كليتيها، بينما تعمل الأخرى بصورة متدهورة. وفي 1 ديسمبر/كانون الأول 2020، زعمت وزارة الداخلية في بيان عام رسمي لها بأنه قد أُتيحت لهدى الرعاية الصحية، وأنها لا تُعاني من مشكلات طبية خطيرة. وخلال جلسة المحاكمة في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2021، تكررت هدى عبد المنعم للقضاة أن طبيب السجن قال إن حالتها تستدعي إجراء عملية قسطرة قلبية وطلب الإفراج عنها لأسباب طبية.

وفي 23 أغسطس/آب 2021، أحالت نيابة أمن الدولة العليا هدى عبد المنعم وكذلك مدافع حقوق الإنسان ومؤسس التنسيقية المصرية للحقوق والحريات، عزت غنيم، وعائشة الشاطر، ابنة خيرت الشاطر، أحد قيادات جماعة الإخوان المسلمين، والمحامي محمد أبو هريرة، إلى جانب 27 متهمًا آخرين، إلى المحاكمة أمام إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ. ووجهت إليهم النيابة تهمة متعددة، تضمنت العضوية في جماعة "إرهابية" (الإخوان المسلمين)، ونشر أخبار كاذبة حول انتهاكات قوات الأمن لحقوق الإنسان عبر صفحة على فيسبوك باسم "التنسيقية المصرية للحقوق والحريات"، وتمويل جماعة إرهابية، وحياسة منشورات للترويج لأهداف الجماعة. وفي 5 مارس/آذار 2023، قضت إحدى محاكم أمن الدولة طوارئ بإدانة 30 متهمًا، وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن تتراوح مددها بين خمسة أعوام والسجن المؤبد؛ وحكمت ببراءة أحد المتهمين. كما قضت المحكمة بإدراج أسماء المدانين الثلاثين في "قائمة الإرهاب"، مما يفرض على تجميد أصولهم ومنعهم من السفر ووضعهم تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد خروجهم من السجن. وحُكِّم على هدى عبد المنعم بالسجن لمدة خمسة أعوام بتهمة الانضمام إلى "جماعة إرهابية" وتمويلها ودعمها، وغيرها من التهم الزائفة التي ترجع إلى نشاطها في مجال حقوق الإنسان. كما أُدرج اسمها في "قائمة الإرهاب"، مما يفرض على تجميد أصولها ومنعها من السفر ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة خمس سنوات بعد الإفراج عنها. وحُكِّمَت هي والمتهمون الثلاثة الآخرون من حقوقهم في الدفاع الملائم، ومن حقهم في عدم تجريم أنفسهم، وفي اللجوء إلى محكمة أعلى درجة لإعادة النظر في قضاياهم على نحو كافٍ. فلا تخضع أحكام محاكم أمن الدولة طوارئ النهائية للاستئناف، بينما يحتفظ الرئيس وحده بسلطة التصديق على الأحكام، أو إسقاطها، أو تخفيفها، أو الأمر بإعادة المحاكمة.

وفي 8 يونيو/حزيران 2023، علمت أسرة هدى عبد المنعم أنها نُقلت من سجن القناطر للنساء إلى سجن العاشر من رمضان؛ وتمكنت من زيارتها للمرة

الأولى منذ أغسطس/آب 2022. وأثناء الزيارة، أُخبرت أسرتها أن سلطات سجن القناطر صادرت جميع متعلقاتها الشخصية، بما في ذلك أذويتها وجهاز راديو قبل نقلها. ونتيجة لمصادرة الراديو، لم يُعد بمقدورها متابعة أي أخبار داخل سجن العاشر من رمضان.

وفي 25 أكتوبر/تشرين الأول 2021، أعلن الرئيس عبد الفتاح السيسي عدم تمديد حالة الطوارئ التي ظلت سارية منذ 2017، وأُجيز بموجبها إنشاء محاكم أمن الدولة طوارئ. وتنص المادة 19 من قانون تنظيم حالة الطوارئ على استمرار المحاكمات الجارية خلال حالة الطوارئ حتى بعد رفعها. وطالت انتهاكات حقوق المحاكمة العادلة حق المتهمين في إتاحة الوقت الكافي والتسهيلات اللازمة لهم لإعداد دفاعهم، والحق في التواصل مع محامٍ من اختيارهم، والحق في محاكمتهم في جلسات علنية. فضلاً عن ذلك، عادةً ما يرفض قضاة محاكم أمن الدولة طوارئ طلبات المحامين بتصوير نسخ من ملفات الدعوى، التي يتجاوز عدد صفحاتها 2,000 في بعض الحالات، ويملون عليهم بدلاً من ذلك الاطلاع عليها في قاعة المحكمة.

وتطوعت هدى عبد المنعم للعمل استشارياً لدى التنسيق المصرية، ودأبت على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك حالات الاختفاء القسري. وهي عضو سابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين المصرية. وفي 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، منح مجلس نقابات المحامين الأوروبية هدى عبد المنعم وستة محامين مُحْتَجِّزين آخرين في مصر جائزته لحقوق الإنسان لعام 2020.

لغة المخاطبة المُفضَّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 21 مارس/آذار 2024

الاسم وصيغ الإشارة المُفضَّلة: هدى عبد المنعم (صيغ المؤنث)

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/7035/2023/ar>